هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طـبق الاصل

من اعمال الراحل مؤيد نعمة

لابد من تعاون وثيق بين العسكر والمخابرات

اختيار ذكي للمخابرات المركزية الأمريكية

*بقلم / روبرت غيتس
ترجمة / نعم فؤاد

ان وجود الجنرال مايك هايدن على رأس المخابرات المركزية، سيكون المسيرة الاخيرة لعمله كضابط مخابرات والتي يتوجب دعمها وتعزيزها . ان هايدن رجل مخابرات محترف وهو الأفضل في هذا المجال. ان عمله كضابط في السلاح الجوي لم يمنعه ان يفعل الكثير من مهمات المخابرات، فهو يدرك كشخص محترف، ان أفضل أداء للمخابرات لا يتأتى من جمع المعلومات التقنية فحسب، بل من مزج التقني مع البشري وباقي مصادر المعلومات . إن ترؤسه وكالة الأمن القومي منحه بصيرة عميقة في العمل التقني لأداء المخابرات، كما يدرك جيدا إن الكثير من النجاحات التي تحققت في الماضي جاءت من تضافر العمل بين القدرات الفنية والإنسانية . وعلاوة على ذلك كان عمله كمساعد لمدير الامن الوطني قد مكنه من ان يدرك و بشكل قيم، الدور البشري في عمل الاستخبارات، وكذلك الحاجة إلى عدم تسلط العسكريين على هذه المؤسسة، وبالأخص منصب الرئيس . الا اني لا اهتم بهذا القلق بشان وجود العسكريين بين الحين والأخر كمدراء لوكالة المخابرات المركزية. ان احد الدروس التي تعلمناها من حرب الخليج أظهرت ان دعم المخابرات المركزية للعمليات العسكرية بحاجة الى الكثير من الاصلاح .

لقد كنت مديرا للمخابرات المركزية، وعملت مع كولن باول الذي كان رئيسا لقيادة الاركان المشتركة في حينه، وقمنا بتعيين ضابط كبير كان يحتل الموقع الثالث في ادارة العمليات السرية للمخابرات المركزية. وقام خلفي بتعيين ضابط عسكري لموقع اهم من هذا . قدم عسكريون كثيرون خدمات جيدة كنواب لمدير وكالة المخابرات، ففي عالم يكون فيه الارهاب التهديد الرئيسي، وتتزايد فيه أسلحة الدمار الشامل يكون التعاون الوثيق بين العسكري والمخابرات المركزية ضرورياً جدا في كل من العمليات السرية، والتوثيق ألمخابراتي. ان وجود هايدن على راس المخابرات المركزية وكذلك مساعده سيقدم الشيء الكثير لهذه الدائرة، هذا ما اسرني به احد مسؤولي المخابرات .

ازدادت الاسئلة عن مدى قدرة قيادة كهذه على تحقيق الإصلاح في وكالة المخابرات في مجالي التحليلات المعلوماتية والحصول على المعلومات. فقبل كل شيء حصلت تغييرات، وهنالك تغييرات أخرى قادمة، ثانيا، ان تفحص الوكالة من الخارج وبصورة مجردة سيكون فيه نفع كثير، خاصة اذا كانت تلك النظرة من شخص مثل هايدن، فهو محترف، ناضج، يتفهم قدرات المخابرات المركزية وكذلك حاجتها الى التغيير. ان هايدن اصلاحي موثوق به فالتغييرات التي أحدثها في مكتب الامن الوطني، حيث كانت الأساليب السائدة في عمله مشابهة لما هو عليه الان في المخابرات المركزية، قد قوبلت بارتياح، إذ أكد رغبته في الحد من عقلية البيروقراطية في هذه الوكالة معتمدا على العناصر الكفوءة في هذا التغيير. ولكن هل سيتمكن هايدن من تحقيق استقلالية كافية عن وزارة الدفاع و مدير الامن الوطني نيغروبونتي ؟

ان كل من يعرف مايك هايدن يدرك استقلالية تفكيره و تماسك شخصيته . ففي نقاش حول اعادة تركيب المؤسسات الاستخباراتية واجه وبشكل مكشوف، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع مؤكدا على ضرورة ان تقدم وكالة الامن الوطني والمؤسسات ألشابهة تقاريرها مباشرة الى مكتب الامن الوطني وليس الى وزارة الدفاع. ان وقفة كهذه لجنرال بثلاثة نجوم فيها الكثير من الشجاعة بكل تأكيد. ليس لدي ادني شك بان هايدن سيكون مستقلا بارادته واعني بذلك إن أشجعه على التخلي عن الواجبات التي تشغله عن تحقيق استقلاليته. وسيكون ذلك بمثابة رسالة مهمة لتصميمه لكي يكون مستقلا .

عبرت مجموعة ليست بالقليلة من الذين امتهنوا العمل في المخابرات المركزية، وانا من ضمنهم، عن امتعاضها لهيمنة وزارة الدفاع على ساحة المخابرات وهبوط دور المخابرات المركزية. فأنا شخصيا أعارض تأسيس مكتب للمخابرات الوطنية لكن التغيير قد حصل، ويتوجب علينا نحن الذين عملنا في المخابرات المركزية في ايامها الذهبية ان نكيف انفسنا للعالم الجديد. ان دور المخابرات الان يختلف عن دورها في السابق، رغم كونه لايزال مهما في الدفاع عن امريكا من خلال مصادر المعلومات البشرية والتحليلات الاخبارية . ففي الاوقات السابقة كانت العلاقة بين رئيس جهاز المخابرات ومستشار الرئيس للامن القومي هي مفتاح دور المخابرات وعملها الأساسي، أما الآن فان مفتاح العلاقات هو بين مدير المخابرات المركزية ومكتب الاستخبارات الوطني . سوف يتقلص العداء لهذا المكتب، والوقوف بوجه بيروقراطيته سيدعم من وجود المخابرات المركزية في ساحة الامن الوطني . وكم سيكون من الأفضل إقامة علاقة قوية عندما يتم تعيين هايدن رئيسا للمخابرات المركزية ونائبا لجون نيغروبونتي ، والتي ستكون أيضا مساهمة فعالة لبناء مساهمة قوية بين المؤسسات المدنية ورؤيا لاستراتيجية ذكية لذراع استخبارات وزارة الدفاع التاريخية .

ففي كانون الثاني ٢٠٠٥ طلب البيت الأبيض، رأيي بأن أكون أول مدير للمخابرات الوطنية. وفي مناقشة مع اندي كارد الذي كان رئيسا للاركان المشتركة في حينه و ستيف هادلي مستشار الامن الوطني، قلت وبشكل واضح اذا كان علي ان اقوم بهذه المسؤولية فاني اطلب ان يكون مايك هايدن مساعدا لي، والذي ما أزال اعتبره أفضل عنصر مخابراتي متمكن في الحكومة. وحين قررت أخيرا أن لا أتولى هذا المنصب، قام البيت الابيض ونيغروبونتي بتعيين هايدن نائبا لرئيس هذه الوكالة. سيقوم مجلس الشيوخ و بصورة مناسبة بتوجيه اسئلة صعبة وعديدة الى هايدن، وبالأخص حول برنامج المراقبة الذي تقوم به وكالة الامن الوطني . وعندما ستتضح الأمور، فاني اعتقد بان هايدن سيبقى افضل شخص لان يكون مديرا لوكالة المخابرات المركزية.

عن : الواشنطن بوست

❖الكاتب كان نائبا لمدير المخابرات المركزية في عهد الرئيس ريغان ومديرا لها في عهد الرئيس جورج دبليو بوش. و هو الان رئيس لجامعة اي اند ام بي في تكساس .

يجب عدم اضاعة ثانية واحدة لإنقاذ دارفور..

اعتمد على دعم الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وفي مجلس الامن خصوصاً..

*بقلم / كوفي عنان
ترجمة / عدوية الهلالي

يمكن اعتبار المعاهدة المبرمة من قبل الحكومة السودانية وحركة التمرد الرئيسة لدارفور فرصة جديدة لاعادة ترسيخ السلام في تلك المنطقة الغارقة في البؤس، ولكن ينبغي علينا التصرف بسرعة فالمعاهدات التي أدت الى قيام هذه المعاهدة كانت طويلة وشائكة رغم وجود العديدين ممن ندين لهم بمحاولة انجاحها ولو جزئياً، ولكن لا يمكننا الابتهاج بعد أو الارتياح حول موضوع دارفور.. فقبل أيام مثلا وعندما زار المسؤول الاعلى عن الشؤون الانسانية في هيئة الأمم المتحدة معسكر المهجرين، اشتعلت فتنة ادت الى قتل مترجم من بعثة الاتحاد الأفريقي بضربة فأس.

يوجد الكثير لنفعله إذن ويجب علينا عدم اضاعة ثانية واحدة لكي نبدأ العمل الحقيقي، فبعض رؤساء التمرد لم يوقعوا معاهدة السلام بعد وعلينا اقناعهم باختيار طريق السلام الواسع وليس حمر الحرب الضيق، ذلك ان استمرار المأساة بسبب ما قد يفعلوه أو لا يفعلوه سيجعل التاريخ يحكم عليهم حكماً قاسياً.

يتحتم علينا البدء إذن بالعمل لكي نضمن قبل كل شيء للذين وقعوا المعاهدة ان تطبيقها ممكن في المنطقة بهدف انقاذ سكان دارفور للاشهر المقبلة.. ويتطلب ذلك ان تتم حماية الاهالي الذين طردوا من منازلهم واراضيهم ولم يعد بامكانهم تأمين احتياجاتهم المعيشية وهذا يعني ان من يحاول انقاذهم يحتاج ايضاً الى الحماية...

وفي الوقت الحاضر، لا توجد في المنطقة الا قوة وحيدة قادرة على ضمان هذه الحماية هي تلك القوة العائدة لبعثة الاتحاد الأفريقي ((MVAS، ولهذا ستكون من اولوياتنا إحكام هذه القوة وتوطيدها بطريقة تمكنها من تطبيق بنود المعاهدة وتقديم امان حقيقي للمهجرين..، لكن الأمر حتى هذه اللحظة يتعلق بحل قصير المدى، وحتى ما سيكون ممكناً سيتوجب استبدال الاتحاد الأفريقي بالأمم المتحدة الأوسع في صلاحياتها والأكثر استقرارا وتجهيزاً والتي تتمتع بسلطة أكثر حزماً...

نريد اولاً ان نتداول بسرعة مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي بشأن المساعدات التي سيحتاجها الاتحاد لتنفيذ النقاط الرئيسة في معاهدة ابوجا، ثم نعمل على تنظيم مؤتمر جمع المساعدات في بروكسل في بداية حزيران المقبل، وبهذا الصدد، فأنا ادعو جميع الواهبين الا ينتظروا أكثر وان يعبروا عن كرمهم البالغ وبسرعة شديدة كما ادعو سكان دارفور والعاملين فيها لمساعدة الاتحاد الأفريقي على انجاز عمله فلا تشجيع أو سماح أو تساهل مع أي اعتداءات من أي طرف كما حدث في الأيام الماضية.. ويتطلب الأمر ايضاً ضرورة تعبئة الأموال الإضافية للإنفاق على أعمال الاغاثة الملحة، لكي تجتاز المنطقة الأزمة الإنسانية الأخطر على سطح الكوكب...

ولكن، لن تتمكن منظمات الاغاثة من متابعة عملها دون دعم كبير فالجوع وسوء التغذية والمرض سيحولون مئات الآلاف من السكان الى ضحايا، .. في نفس الوقت، يتحتم علينا مواصلة التهيئة لفسح المجال امام هيئة الأمم المتحدة لممارسة عملها في دارفور بعد ان طلب مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي منذ آذار الماضي مساعدة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة، ورغم صعوبة التحدي بالنسبة لنا الا ان هيئة الأمم المتحدة لا يمكنها التهرب من مسؤوليتها، ولقبول تلك المسؤولية وتحملها، وبانتظار تحقق ذلك، احث كل الأطراف والحكومة السودانية خصوصاً على وقف اطلاق النار واثبات سلامة نيتها من خلال تصرفاتها وقبولها إجراء المحادثات، كما احث الجيران العرب والأفارقة للسودان على تخصيص كل مساعدة ممكنة لهذا البلد مالياً وسياسياً..

ومن جهتنا، سنعمل ما بوسعنا ونقدم كل ما تخولنا سلطتنا تقديمه لمساعدة الشعب السوداني وانهاء الفصل المأساوي من تاريخه، واعتمد على دعم كل الدول الأعضاء خاصة، تلك التي تشغل مواقعها في مجلس الأمن !..

عن : لوفيغارو

❖الامين العام لهيئة الأمم المتحدة

تمويل التغيّرات في اسرائيل

المعونات الأمريكية لإزالة المستوطنات المتنازع عليها قد تساعد على دفع عملية السلام

*بقلم :جيرسن غورنبيرغ
ترجمة :المدى

ان زيارة رئيس وزراء اسرائيلي معين حديثا الى البيت الابيض هو اجراء تقليدي يشبه توجه امراء الاقطاع الى البلاط الملكي لتثبيت تتويجهم على اقطاعياتهم. و لكن عندما توجه ايهود اولمرت هذا الاسبوع الى واشنطن كانت لديه ايضا بعض الصفقات المحددة ليعقدها . فبعد مسيرة سياسية طويلة لم تتسم بالانفعال الشديد، توصل الى قناعة تامة طلب من الأمريكيين دعمها، وبضمنها الدعم المالي الامريكي لغرض تنفيذها. يعتقد اولمرت انه لكي تتمكن اسرائيل من البقاء كدولة يهودية، فان عليها ان لا تستمر بحكم الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة . ان هذه الفكرة قديمة، ولكن ولكون اولمرت قد عرف بتشدده طوال عمره، فسيعتبر ذلك حدثا جديدا وتحولا جديدا يريد تحقيقه بسرعة . فهو يطلب من اسرائيل ان تنسحب من معظم الضفة الغربية واجلاء ثلث المستوطنين الإسرائيليين البالغ عددهم ٢٥٠٠٠٠ مستوطن . انها بالتاكيد خطوة مثيرة وستثير الكثير من النزاعات داخل اسرائيل. ورغم ان تحوله هذا سيذهب الى مديات بعيدة، الا انه سيبقي على المستوطنات القريبة من حدود اسرائيل عام ٦٧ والحاق المناطق المتواجدة فيها باسرائيل، وسيعطى بعض الإسرائيليين الذين سيجلون من هذه المناطق مساكن جديدة في المستوطنات الباقية. وبسبب ان الفلسطينيين وحتى المعتدلين منهم سيعارضون هذا الاجراء (لم يعد للمعتدلين الفلسطينيين مسؤولية على اية حال) فان اولمرت يتهيأ للعمل من جانب واحد.

فالأفضلية ألان لدى اولمرت هي اعادة رسم حدود اسرائيل. ان ترحيل المستوطنين الاسرائيليين وإعادة إسكانهم، عملية قد تكلف ما بين عشرة مليارات الى خمسين مليار دولار حسب تقديرات عشوائية لوسائل الاعلام —يقول اولمرت انه سيطلب معونة الولايات المتحدة بهذا الشأن. ويبدو هذا الطلب من النظرة الاولى في قمة الوقاحة، فلسنوات عدة تجاهلت اسرائيل اعتراضات الولايات المتحدة على استيطانها الأراضي المحتلة، و تريد الان من الاموال الامريكية اصلاح هذا الضرر؟ وسيكون الرد الامريكي كالعادة: لا تهتموا انسوا ماحدث، نحن متفاهمون، الا ان ذلك سيكون خطأ أيضا .

ان من الافضل ان تمنح هذه المعونات بشروط واضحة. فالحقيقة ان الولايات المتحدة قد اعترضت على استيطان الاسرائيليين في الضفة الغربية منذ اللحظة التي اعلن عنها. فبعد اشهر قليلة من احتلال اسرائيل هذه المنطقة عام ٦٧ و منذ البداية جرى الاعتراض على هذه المستوطنات من قبل الولايات المتحدة عن طريق دبلوماسيين من المستوى الوسط، فغالبا ما جرى ذلك بصورة غير معلنة . ففي عام ١٩٧٦ اشار وليم سكرانتون سفير الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة خلال مناقشات في مجلس الامن، الى ان الاستيطان غير شرعي بموجب الفقرة الرابعة لمعاهدة جنيف، والان يثير دعم واشنطن اسرائيل الجدل حول مساندتها على تمويل مشاريع الاستيطان، والتي تبقى كلفتها الحقيقية غامضة. ان التخصيصات لبناء المستوطنات في الحكومة الاسرائيلية تختفي في عشرات الزوايا في ميزانيتها (عقارات مدعومة للمستوطنين ترعاها وزارة الاسكان، اعمال اضافية للمدرسين والتكاليف الامنية في وزارة الدفاع) . ان الافتقار الى الشفافية هو احد اسباب غرق اسرائيل في هذا المستنقع . فالمساعدات الامريكية لم تخصص لبناء المستوطنات، و انما لدفع نفقات الحكومة الأخرى، و قد سهلت واشنطن على اسرائيل بناء مستوطناتها من اموال دافعي الضرائب الامريكية. ان هذا المبدأ هو مبدأ الشيء مقابل الشيء الاخر والذي اصبح معروفا في سنة ١٩٩١ / ١٩٩٢ عندما طلب الرئيس جورج بوش الأب تجميد الاستيطان مقابل منحها قرضا لمساعدتها استيعاب المهاجرين الروس. و بدا الان هذا الفصل من الاحداث يبرز واضحا بعد ان عانى من العزلة . اذ ازدادت اعداد المستوطنين لتصل الى اكثر من الضعف منذ ان ترك جورج بوش الاب الرئاسة .

ستكون واشنطن مخادعة اذا ما اصبحت الان شريكا ساكتا على هذه المستوطنات، والتي لم تبد اي اعتراض عليها طوال ٣٩ عاما المنصرمة، فمن الأفضل لها الان ان توظف هذه الاموال لازالة الفوضى . واذا ما قدر لخطة اولمرت ان تفشل باعتبارها حلا، فستكون تلك هي الخطوة الصحيحة الاولى. فهو على صواب في تقسيم المنطقة بين الاسرائيليين والفلسطينيين و جعلها (خط السلامة) للصهيونية اذ انها الطريقة الوحيدة التي تمكن اسرائيل من الاحتفاظ باغلبية يهودية والوفاء بقيمها الديموقراطية .

المستوطنات التي يريد اولمرت ازالتها هي تلك التي تقع في عمق الضفة الغربية والتي يتسبب و جودها و الدفاع عنها في الاصطدامات مع السكان الفلسطينيين. ان ازالة هذه المستوطنات ستكون اشارة لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين ان من الممكن انهاء الصدامات بينهما وهو ما يبرر تقدم المساعدات الامريكية، و سيتحقق ذلك فقط اذا ما فتح الطريق لاتفاق سلام حقيقي . فالمستوطنات ليست وحدها العقبة في هذا الطريق، فحكومة حماس في السلطة الوطنية هي عقبة أخرى. ان اولمرت لم يدرك بعد ابعاد فكرته الكبيرة هذه، فلكي يتم انهاء الصدامات بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتطلب في النتيجة ازالة مستوطنات أكثر و هو ما يتوجب على اولمرت الاقرار بها .

من المنافي للعقل ان ينتقل مستوطنون من مستوطنات تم الانفاق عليها كثيرا الى مستوطنات باقية قرب الخط الاخضر الحالي (وسيتم بعد ذلك اجبارهم على التخلي عليها ثانيا) وسيكون منافيا للعقل ان تساهم الولايات المتحدة في مشروع كهذا، وبناء على ذلك فان شروط المساعدة الامريكية هذه يجب ان تتضمن الالتزام باعادة اسكان المستوطنين بالطريقة التي تناسب اسرائيل، والتوقف عن توسيع تلك المستوطنات،كما يجب ان تتضمن الشروط ايضا محاسبة كاملة من الجمهور عند الصرف على هذه المستوطنات وسيرحب الجمهور بهذه الشفافية . واذا لم يعط الرئيس بوش مثل هذا الجواب الضئيل الى اولمرت فان باستطاعة الكونغرس ان يفعل ذلك عندما يصوت على هذه المساعدة .

عن :نيويورك تايمز

❖جيرسن غورنبيرغ : هو مؤلف كتاب (الامبراطورية العرضية : اسرائيل و ولادة المستوطنات ١٩٦٧/١٩٧٧)